حدود الإمكانيات البشرية والمالية لمؤسسة الجماعة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية: حالة جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل

أ. جمال نصير، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
أ. طريق كويسي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

The limits of human and financial capacities of the territorial community establishment and its implications for local development: The communes of Sefsaf and Sidi Al Kamel as a case study

Jamal Nasyr, Ph.D. Student, Ibn Tofail University, Kenitra-Marocco.
Tarik Couissi, Ph.D. Student, Ibn Tofail University, Kenitra-Marocco.

ملخص: تهدف مؤسسة الجماعة الترابية بصفة أساسية إلى تحقيق التنمية المحلية وتدبير شؤون المواطنين، وذلك بمقتضى الاختصاصات والصلاحيات الهامة التي خولها لها القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. ويستوجب القيام بهذا الدور توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك. لكن، هل الإمكانيات التي تتوفر عليها مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل قادرة على أداء وظيفتهما التنموية؟

الكلمات المفتاحية: الجماعة الترابية، التنمية المحلية، القانون التنظيمي، الموارد البشرية والمالية، مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل.

Abstract: The establishment of territorial community aims essentially to realize local development and managing citizens' affairs, according to the important competences and prerogatives conferred on it by the organizational Law N° 113.14 related to the Territorial Communities. In order to fulfill this role, it is compulsory to provide the necessary human and financial resources However, are the resources provided for the establishments of the community of Sefsaf and Sidi Al Kamel enable them to perform their developmental functions?

Keywords: Territorial Community, local development, organizational Law, human and financial resources, establishments of the communes of Sefsaf and Sidi Al Kamel.

1. مقدمة:

تشكل الجماعة الترابية اليوم أبرز فاعل في التنمية المحلية، وهي جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري (القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، 2015). وتمثل أداة ضرورية للتنمية في ظل دولة غير قادرة على لعب دور القوة الدافعة للاقتصاد، بسبب التقلبات والتحولات الاقتصادية التي شهدها المغرب منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث راجعت الدولة سياستها المتعلقة بالشؤون الاقتصادية وقضايا التنمية، وجعلت من الجماعة أساس كل إقلاع اقتصادي (بوهلال عبد السلام، 2006/2005، ص 224)، وأداة سياسية فعالة في إرساء الديمقراطية المحلية.

والجماعات الترابية بهذا المعنى لا تعني فقط اللامركزية والحرية في التسيير والتدبير المالي، بل أيضا المنافسة والقدرة على الخلق والإبداع في إدارة الشؤون العامة المحلية من خلال العمل على تنمية المتاح من الموارد وتعبئة الأفراد، وذلك بالعمل على توسيع المشاركة المحلية ومزيد من المسؤولية في إدارة الشأن اليومي المحلي، والتوجيه المتعدد القطاعات، وإنعاش وتحريك الأنشطة التي تخلق مناصب الشغل (شنفار عبد الله، 2015، ص 72)، وتحسين ظروف عيش السكان.

كما تمارس الجماعات الترابية ضمن الاختصاصات والصلاحيات المخولة لها في إطار القانون التنظيمي رقم 113.14 مجموعة من القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتعمير وإعداد التراب والتعاون والشراكة.

غير أن تفعيل دور الجماعات الترابية في التنمية لا يتطلب فقط توفير الإطار القانوني، بل يجب أن تتوفر هذه الجماعات على عدة شروط لكي تضطلع بمهامها بشكل أفضل، وتتجلى أبرز هذه الشروط في توفير الوسائل البشرية والمادية اللازمة في أي بناء تنموي.

توطين مجال الدراسة:

تعتبر الجماعتان الترابيتان "الصفصاف وسيدي الكامل" من الجماعات الحديثة العهد. أحدثتا بموجب التقسيم الإداري لسنة 1992 الذي عرفه المغرب في إطار تدعيم اللامركزية (الجريدة الرسمية عدد 4181 بتاريخ 16 دجنبر 1992)؛ حيث انبثقت الجماعة الأولى عن الجماعة الأم الحوافات، في حين تفرعت الثانية عن جماعة دار الكداري.

تقعان جغرافيا ضمن قلب سهل الغرب (خريطة رقم 1). وتنتميان إداريا إلى جهة الرباط سلا القنيطرة، إقليم سيدي قاسم. تندرج جماعة الصفصاف ضمن دائرة الغرب بني مالك، قيادة الصفصاف. في حين تندرج جماعة سيدي الكامل ضمن دائرة بهت، قيادة مختار. ويبلغ عدد سكانهما حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 حوالي 55274 نسمة (جماعة الصفصاف: 25075 نسمة، وجماعة سيدي الكامل 30199 نسمة)، مكونة من 8907 أسرة (جماعة الصفصاف: 4081 أسرة، وجماعة سيدي الكامل 4826 أسرة)، وموزعة على 53

دوارا. وتحتلان مساحة تناهز 270 كلم^2 (جماعة الصفصاف: 120 كلم^2، وجماعة سيدي الكامل: 150 كلم^2) حسب المخططين الجماعيين للتنمية لجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل 2011-2016.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

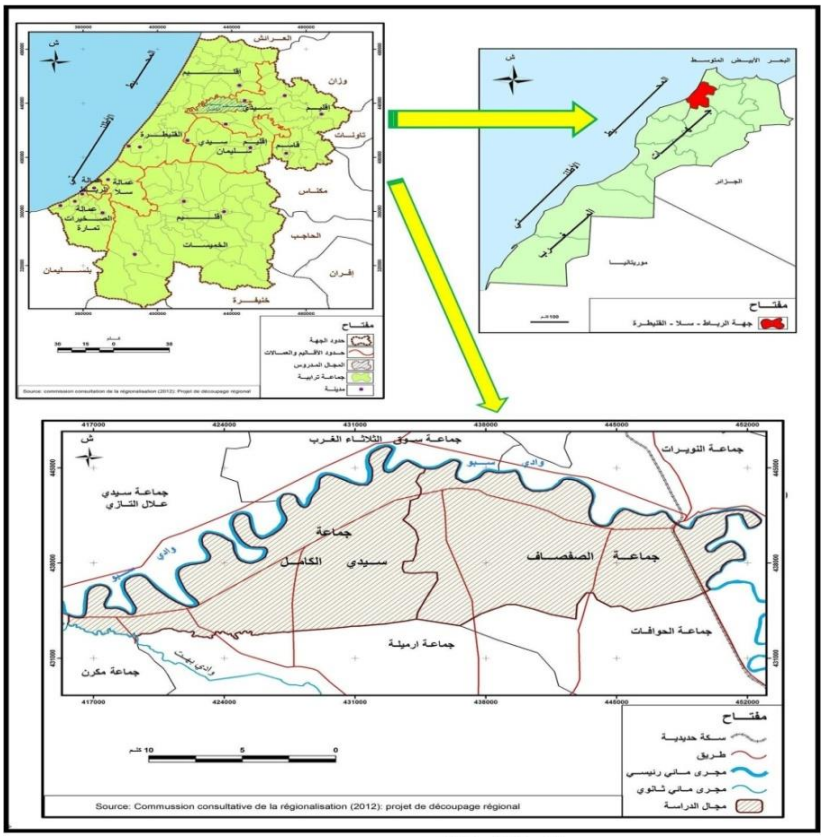

المصدر: تركيب شخصي

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- أولا: تشخيص أهم الاختصاصات والصلاحيات التي خولها القانون التنظيمي رقم 14.113 للجماعات الترابية.

- ثانيا: رصد الإمكانيات البشرية والمالية التي تتوفر عليها مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل وانعكاساتها على مستوى التنمية المحلية.

الإشكالية:

يقوم تدبير الشأن المحلي للجماعات الترابية على ما تتوفر عليه مؤسساتها من اختصاصات وصلاحيات وإمكانيات بشرية ومالية. ومن هنا نطرح التساؤلين التاليين:

- إلى أي حد تساهم الجماعات الترابية في التنمية المحلية على ضوء القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؟

- هل الإمكانيات البشرية والمالية المتاحة للجماعتين المدروستين قادرة على تنفيذ وظيفتيهما كفاعل أساسي في مسلسل التنمية المحلية؟

الفرضيات:

- خول المشرع المغربي للجماعات الترابية مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات الهامة في مجال التنمية المحلية على ضوء القانون التنظيمي 113.14.

- تتوفر مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل على إمكانيات بشرية ومالية هزيلة غير قادرة على النهوض بالتنمية المحلية وتلبية حاجيات الساكنة.

- الرفع من الإمكانيات المالية والبشرية للجماعات الترابية وتأهيلها من شأنه أن يحسن من مستوى أداء هذه الجماعات وينهض بمستوى التنمية المحلية بالمجال.

المنهجية المعتمدة:

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة اعتمدنا على البحث الببليوغرافي والوثائقي والإحصائي. بالإضافة إلى العمل الميداني الذي شمل عينة مكونة من 218 أسرة، من أصل 6768 أسرة، وعلى أساس عينة تتكون من 20% من مجموع أسر أربعة دواوير، تم اختيارها وفق مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

2. التنمية المحلية والقانوني التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

خول المشرع المغربي للجماعات الترابية مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات الهامة لكي تضطلع بمهمتها التنموية، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو مشترك مع الدولة، ومنها ما هو منقول إليها من طرف هذه الأخيرة (القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، 2015).

تتجلى أهم الاختصاصات الذاتية في:

برنامج عمل الجماعة:

-وضع برنامج عمل الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها، يحدد الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال مدة ست سنوات، وفق منهج تشاركي، يتضمن تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديد أولوياتها.

المرافق والتجهيزات العمومية الجماعية:

-توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء، النقل العمومي الحضري، الإنارة العمومية، التطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة.

-تنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها.

-نقل المرضى والجرحى والأموات والدفن، وإحداث وصيانة المقابر.

-إحداث الأسواق الجماعية، أماكن بيع الحبوب، المحطات الطرقية لنقل المسافرين، أسواق بيع السمك بالجملة.

التعمير وإعداد التراب:

-السهر على احترام الضوابط المقررة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة والتنمية وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بإعداد التراب والتعمير.

-تنفيذ مقتضيات تصميم التهيئة ومخطط التنمية القروية وفتح مناطق جديدة للتعمير تحدد بقانون.

تتجلى أهم الاختصاصات المشتركة ما بين الجماعة والدولة في:

-تنمية الاقتصاد المحلي وإنعاش الشغل.

-المحافظة على خصوصيات التراث الثقافي المحلي وتنميته.

-إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات والمساهمة في إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف عمل المقاولات. ولهذه الغاية يمكن للجماعة أن تساهم في إنجاز الأعمال التالية:

-إحداث دور الشباب، الحضانة، رياض الأطفال، المراكز النسوية، العمل الخيري ومأوى العجزة، مراكز الترفيه.

-إحداث المركبات الثقافية، المكتبات الجماعية، المتاحف والمسارح والمعاهد الفنية والموسيقية، المركبات الرياضية.

-صيانة مدارس التعليم الأساسي، المستوصفات الصحية، الطرق الوطنية العابرة في النفوذ الترابي للجماعة، الطرق والمسالك الجماعية.

-تأهيل وتثمين المعالم السياحية والمواقع التاريخية، والمحافظة على البيئة.

تتجلى أهم الاختصاصات المنقولة من طرف الدولة في:

-حماية وترميم المآثر التاريخية والتراث الثقافي والحفاظ على المواقع الطبيعية.

-إحداث وصيانة المنشات والتجهيزات المائية الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى هذه الاختصاصات، هناك مجموعة من الصلاحيات التي خولها المشرع المغربي لمجلس الجماعة في الباب الأول من القسم الثالث من القانون رقم 113.14 السالف الذكر، وتشمل مجموعة من القضايا المرتبطة بالمالية والجبايات والأملاك الجماعية والمرافق والتجهيزات العمومية المحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعمير والبناء وإعداد التراب والتعاون والشراكة.

لكن الظاهر أن التنمية لا تتحقق فقط بمنح الاختصاصات والصلاحيات للجماعات الترابية، بل بما هو متاح لها من إمكانيات مادية وكفاءات بشرية. وعلى ضوء هذا نتساءل مرة أخرى: كيف يمكن لمؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل أن تقوما بكل هذه الاختصاصات والصلاحيات في ظل ما هو متاح لهما من إمكانيات؟

3. الموارد البشرية لجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل

تشكل الموارد البشرية الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية بمختلف تجلياتها (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...). وتتوفر الجماعتان المدروستان على نوعين من الموارد البشرية: الطاقم الإداري والتقني، والمنتخبين الجماعيين.

1.3. مستوى التأطير الإداري والتقني

تمثل الموارد البشرية ذات الشأن الإداري والتقني إحدى الدعامات الأساسية لإنجاح أي مشروع تنموي. لذلك، فإن إشكالية تدبير وتأهيل هذه الموارد يعتبر عنصرا مهما في فهم واستيعاب خصوصيات المجال وتحديد متطلبات سكانه التنموية.

الجدول رقم 1: توزيع الموارد البشرية حسب الإطار بجماعتي الصفصاف وسيدي الكامل

جماعة الصفصاف			جماعة سيدي الكامل		
الأطر	العدد	%	الأطر	العدد	%
تقنيون	2	16,6	إداريون	11	61,1
أطر عليا	2	16,6	إعلاميون	1	5,5
أطر متوسطة	2	16,6	تقنيون	1	5,5
مساعدين تقنيين	8	57,1	مستخدمون	5	27,7
المجموع	14	100	المجموع	18	100

المصدر: المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سيدي الكامل 2011- 2016.

- المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

انطلاقا من معطيات الجدول نسجل ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى: يشتغل بالجماعتين المدروستين 32 موظفا، موزعة على 14 موظفا بجماعة الصفصاف و18 موظفا بجماعة سيدي الكامل. يطغى على الجماعة الأولى المساعدون التقنيون بنسبة 57,1%. في حين يطغى على الجماعة الثانية الإداريون بنسبة 61,1%.

الملاحظة الثانية: إن معدل التأطير لمجموع الساكنة المحلية حسب إحصاء 2014 لم يتعد موظفا واحدا لكل 1726.4 نسمة، وهو معدل ضعيف لا يرقى إلى تحقيق رهانات التنمية المحلية. ويتأكد هذا الضعف كذلك في تمثيلية الأطر العليا التي لا تتعدى أطرين بجماعة الصفصاف، وغيابهم التام بجماعة سيدي الكامل.

وعلى أساس هاتين الملاحظتين، ونظرا للدور الفعال للموارد البشرية في أي تقدم أو تحول سوسيو-اقتصادي، فإنه يتعين على الجماعتين الرفع من مواردهما البشرية والحرص على ضمان تكوينهم، وتمكينهم من مواكبة التكنولوجية الحديثة بغية النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، خاصة تلك المتعلقة بإعداد وتهيئة المجال المحلي.

2.3. المستوى التعليمي لأعضاء المجلس الجماعي

يتوقف نجاح مهام الجماعات الترابية على ما هو متوفر لها من عنصر بشري مؤهل؛ فكلما كان المنتخبون مؤهلون كلما كانت نتائج أدائهم التنموي أحسن والعكس صحيح. وبالتالي لا يمكن لأي جماعة ترابية أن تنجح إلا بالاعتماد على العنصر البشري ذو الكفاءة والتكوين اللازمين في أي بناء تنموي محلي.

الجدول رقم 2: توزيع أعضاء المجلسين الجماعيين الصفصاف وسيدي الكامل حسب مستواهم الدراسي

المستوى التعليمي	جماعة الصفصاف		جماعة سيدي الكامل	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
بدون مستوى	3	10,34	6	20,69
الابتدائي	7	24,14	9	31,04
الإعدادي، الثانوي	16	55,18	11	37,93
العالي	3	10,34	3	10,34
المجموع	29	100	29	100

المصدر: المدير العام للمصالح بجماعة سيدي الكامل 2017.
- المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

الملاحظ أن الانتخابات الجماعية لسنة 2015 لم تفرز مجالس جماعية ذات مستوى علمي قادر على المساهمة بشكل فعال في مسلسل التنمية المحلية. ومرد هذا ناتج بالأساس إلى أن 34,10% من أعضاء جماعة الصفصاف و20,69% من أعضاء مجلس جماعة سيدي الكامل لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي. كما أن 24,14% من أعضاء جماعة الصفصاف و31,04% من أعضاء جماعة سيدي الكامل لا يتعدى مستواهم الدراسي المستوى الابتدائي.

أما أعضاء المجلسين اللذين يتراوح مستواهم الدراسي ما بين الإعدادي والثانوي فيمثلون على التوالي: 55,18% بجماعة الصفصاف و37,93% بجماعة وسيدي الكامل. في حين تصل نسبة الأعضاء الذين لهم مستوى التعليم العالي فقط إلى 10,34% بكل جماعة على حدة.

هكذا يتضح أن المستوى التعليمي لأعضاء المجلسين الجماعيين يتسم بالضعف والمحدودية، الشيء الذي يجعلهم غير قادرين على ممارسة الكثير من اختصاصاتهم وتفويت الفرصة على الجماعتين الترابيتين من لعب دورهما التنشيطي والتنموي، مما يشكل حجر عثرة أمام النهوض بأوضاع السكان وتحقيق متطلباتهم التنموية.

وفي ظل هذا الوضع الموجود، ليس بالجماعتين فحسب، بل بمعظم الجماعات الترابية بالمغرب، فقد أصبح الأمر يستدعي من الدولة إحداث مراكز جهوية أو إقليمية متخصصة في تكوين وتأهيل المنتخب، وهنا لا يعني تلقينه دروسا تجعل منه رجلا تقنيا، ولو أن بعض مجالات التكوين لا تخلو من طابع تقني مثل المصالح الإدارية للمالية والتعمير، بل إن تكوين المنتخبين هو إكسابهم معارف جديدة تناسب المهام التي يمارسونها داخل المجلس الجماعي وحتى الإقليمي أو الجهوي، واكتساب مؤهلات في الميادين المختلفة التي يكتشفونها أثناء الممارسة والتي لم يكونوا يعرفونها من قبل، وذلك بالقدر الذي يسمح للمنتخب بحسن إدراك نتائج الاختيارات الاستراتيجية التي يتخذها وفهم اللغة التقنية المستعملة من طرف الموظفين التقنيين المكلفين بالتنفيذ (حارسي عبد الله، 2001، ص 106).

3.3. توزيع أعضاء المجلس حسب البنية السوسيو- مهنية

إذا كان تقييم المستوى الدراسي مهما بالنسبة للمجالس المنتخبة، فإن التنوع على مستوى التكوين والمهن والمهارات والوظائف، أصبح أمرا بالغ الأهمية في الوقت الراهن؛ لأن التنمية الشمولية تتطلب إشراك جميع فئات المجتمع في اقتراح المشاريع لضمان انخراط الجميع في إنجازها وإنجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة منها بنسب عالية (موساوي امحمد، 2006/2005، ص 326). وتسمح دراسة الوظيفة السوسيو- مهنية للأعضاء المنتخبين بمعرفة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة على المجلسين الجماعيين المسند إليهما مسؤولية تسيير وتدبير الشأن المحلي.

الجدول رقم 3: توزيع أعضاء المجلس حسب البنية السوسيو- مهنية بالجماعتين

المهنة	جماعة الصفصاف		جماعة سيدي الكامل	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
فلاحون	9	31,03	19	65,52
موظفون	4	13,79	0	0
عمال	9	31,03	3	10,35
متقاعدون	3	10,35	2	6,89
بدون	4	13,79	3	10,35
مهنيون	0	0	2	6,86
المجموع	29	100	29	100

المصدر: المدير العام للمصالح بجماعة سيدي الكامل 2017.
- المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

الملاحظ أن هناك تنوعا على مستوى مهن ممثلي المجالس الجماعية، مما يعكس عمق التحولات التي طرأت على المستوى السوسيو- مهني بالمجال. فرغم أهمية الفلاحين الذين لا زالوا يشكلون الأغلبية في صفوف مجلسي الجماعتين، فإنهم تراجعوا لصالح مهن أخرى (عمال، مهنيون، موظفون...). هكذا، نجد أن تشكيلة مجلس جماعة سيدي الكامل يشكل فيها الفلاحون نسبة 65,52%، يليهم من حيث الأهمية كل من العمال (10,35%) والأعضاء بدون أي مهنة (10,35%). أما تشكيلة مجلس جماعة الصفصاف فيهيمن عليها فئتي العمال والفلاحون بنسبة 62,06%، مع تسجيل حضور بعض المهن الأخرى ذات الطابع غير الفلاحي، كفئة الموظفين والمهنيين.

هذا التنوع على مستوى تشكيلة مجلسي الجماعتين لا يعني أنهم يمتلكون اتخاذ صنع القرارات التي تجعل منهم عنصرا فعالا ومبادرا في اقتراح البرامج والمشاريع التنموية، بل غالبا ما تقتصر مهامهم في مستوى التسيير وإنجاز بعض المشاريع التنموية التي تفتقد إلى العمق الاستراتيجي.

لذلك فالمستجدات التي جاء بها القانون التنظيمي رقم 113.14، سواء على مستوى أهمية الصلاحيات أو الاختصاصات للمجالس الجماعية، أصبحت تستدعي تأهيل هذه المجالس وتعزيز قدرات المنتخبين المهنية والمعرفية لمواكبة التحولات والتسريع من وتيرة التنمية.

4.3. التركيبة السياسية للمجلسين الجماعيين

إن التدبير الفعلي للشأن العام المحلي بمفهومه الشمولي لا يمكن أن يكون إلا بواسطة منتخبين يمثلون السكان (العماري جمال، 2012، ص 54). وقد أفرزت الانتخابات الجماعية لسنة 2015 بمجال الدراسة مجلسين جماعيين متعددي الانتماء السياسي، برزت خلالها - بالإضافة إلى الأحزاب التقليدية - أحزاب أخرى كحزب البيئة والتنمية المستدامة والأصالة والمعاصرة. ويظهر الجدول التالي بنية المجلسين التي تتوزع على أربعة أحزاب سياسية بجماعة الصفصاف وخمسة أحزاب سياسية بجماعة سيدي الكامل.

الجدول رقم 4: الانتماء السياسي لأعضاء المجلس الجماعي لكل من جماعة الصفصاف وسيدي الكامل

الانتماء السياسي (حزب)	جماعة الصفصاف		جماعة سيدي الكامل	
	عدد المقاعد	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة%
الاستقلال	17	58,62	-	-
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	2	6,90	6	20,69
البيئة والتنمية المستدامة	9	31,03	9	31,03
العهد الديمقراطي	1	3,45	-	-
العدالة والتنمية	-	-	9	31,03
التجمع الوطني للأحرار	-	-	4	13,80
الأصالة والمعاصرة	-	-	1	3,45
المجموع	29	100	29	100

المصدر: المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سيدي الكامل 2011- 2016. - المدير العام للمصالح بجماعة الصفصاف 2016.

تثير معطيات الجدول الملاحظات التالية:

جماعة الصفصاف: يتوزع الانتماء السياسي لأعضاء مجلسها على أربعة أحزاب سياسية هي: الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، البيئة والتنمية المستدامة، ثم العهد الديمقراطي. وتتشكل أغلبية أعضاء مجلسها من حزب الاستقلال بمجموع 17 مقعدا من أصل 29 مقعد؛ أي بنسبة 58,62% من مجموع المقاعد الموجودة، الشيء الذي سمح لهذا الحزب بتشكيل الأغلبية والفوز برئاسة مجلس الجماعة.

جماعة سيدي الكامل: يتوزع الانتماء السياسي لأعضاء مجلسها على خمسة أحزاب سياسية، هي: البيئة والتنمية المستدامة، العدالة والتنمية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التجمع

الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة. وتتشكل أغلبية مجلس هذه الجماعة من حزب البيئة والتنمية المستدامة والتجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، وذلك بمجموع 14 مقعدا من أصل 29؛ أي بنسبة 48,28% من مجموع المقاعد، ورغم ذلك تمكنت هذه الأحزاب من حصولها على الأغلبية عن طريق استقطاب عضو من حزب العدالة والتنمية. الشيء الذي يؤكد أن بعض الأعضاء لا علاقة لهم بمبادئ الأحزاب التي ينتمون إليها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عملية التصويت في الانتخابات بالجماعتين لا تقوم على برنامج المرشح أو انتمائه السياسي، بقدر ما ترتبط بالمرشح ذاته، إما لقرابة أو نفوذ، وهو ما لامسناه عند قيامنا بالبحث الميداني.

1.4.3. موقف أرباب الأسر من التصويت في الانتخابات

لعبت السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية للمغرب دورا رئيسيا في ظهور الحركة الوطنية وجيش التحرير المناهضين لهذا الاستعمار، واللذين شكلا لبنة أولى في بناء الأحزاب السياسية. وقد شكل النظام الأبوي للأسرة المغربية في هذه المرحلة دورا مهما في حسم الصراع الانتخابي بين هذه الأحزاب؛ إذ بمجرد انتماء رب الأسرة لحزب معين، فهذا يعني أن كل مكونات أفراد الأسرة ينتمون - بشكل بديهي- لنفس التوجه. غير أن العقود الأخيرة شكلت منعطفا حاسما مع هذا التوجه القديم؛ حيث أصبح الأبناء -بالرغم من ضعف انتمائهم ونفورهم من العمل السياسي- يختارون أحزابهم السياسية بمفردهم دون تدخل سلطة الآباء في هذا الاختيار.

والظاهر أن الانتخابات في الجماعتين لا تقوم على البرنامج الحزبي بقدر ما ترتبط بالمرشح ذاته. وما يؤكد هذه الخاصية هو أن 65,14% من المستجوبين يصوتون لصالح المرشح بدعوى أنه ينتمي إلى نفس الدوار الذي يوجد بنفوذهم الترابي، ولا يهمهم في هذه الحالة الحزب الذي ينتمي إليه ولا البرنامج الذي يصوتون عليه. ومن هنا يتضح أن منطق الانتماءات القبلية لا زال حاضرا بقوة في بعض الأذهان، خاصة لدى الشيوخ، الشيء الذي يعني أن البنية القبلية سرعان ما تستعيد بعض ملامحها في مثل هذه المناسبات.

الجدول رقم 5: موقف أرباب الأسر بالدواوير المدروسة من التصويت في الانتخابات

مواقف أرباب الأسر من التصويت في الانتخابات	الدواوير المدروسة				المجموع	
	اولاد يوسف	اولاد نصر	الكدادرة	العتامنة	العدد	%
الذين يصوتون على الحزب	8	1	4	3	16	7,34
الذين يصوتون على المرشح	59	14	26	43	142	65,14
الذين يصوتون على برنامج المرشح	21	13	3	00	37	16,97
الذين لا يصوتون	5	7	2	9	23	10,55
المجموع	93	35	35	55	218	100

المصدر: البحث الميداني، يوليوز وغشت، 2015.

أما الذين يصوتون لصالح برنامج المرشح فيمثلون 16,97%. في حين الذين يهمهم الحزب لا يمثلون سوى 7,34%، و10,55% من الذين لا يصوتون. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على غياب الثقافة الحزبية في صفوف السكان وعدم تتبعهم للشأن السياسي.

لذلك فإن الجماعتين في أمس الحاجة إلى نخب سياسية نزيهة قادرة على امتلاك مشروع مجتمعي تنموي قابل للتنفيذ، يجيب عن جميع الإشكالات التنموية المطروحة ويلتزم بمبدأ العدالة والديمقراطية التشاركية.

2.4.3. موقف سلبي للسكان من ممثليهم

تعد الأحزاب السياسية إحدى أهم الفاعلين المتدخلين في تحقيق التنمية المحلية، إلا أن تواجدها بالمجال لا يعني بالضرورة تحسين وتدبير الشأن المحلي، ذلك أن معظم ممثلوها لا يتوفرون على وعي سياسي يؤهلهم لتنفيذ برامجهم التنموية، بل غالبا ما يبقى نشاطهم نشاطا ظرفيا، مرتبطا بقرب الحملات الانتخابية، وهذا ما يعطي انطباعا سلبيا للسكان اتجاههم.

الجدول رقم 6: موقف أرباب الأسر من المنتخبين

الجماعة	الدوار	عدد الأسر	موقف ايجابي		موقف سلبي		موقف مزدوج	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصفصاف	اولاد يوسف	93	1	1,07	75	80,65	17	18,28
	اولاد نصر	35	0	0	26	74,29	9	25,71
المجموع الجزئي		128	1	0,78	101	78,91	26	20,31
سيدي الكامل	الكدادرة	35	2	5,71	29	82,86	4	11,43
	العتامنة	55	3	5,46	42	76,36	10	18,18
المجموع الجزئي		90	5	5,55	71	78,89	14	15,56
المجموع الكلي		218	6	2,75	172	78,90	40	18,35

المصدر: البحث الميداني، يوليوز وغشت، 2015.

يتضح أن هناك نظرة سلبية واضحة لدى أرباب الأسر عن ممثليهم المنتخبين؛ ذلك أن من بين 218 مستجوب، نجد منهم 172 عبروا عن موقف سلبي من ممثليهم، أي ما يمثل 78,90% من المستجوبين. وتتجلى هذه السلبية - حسب نفس المستجوبين- في أن المنتخبين بعد العملية الانتخابية يخدمون فقط مصالحهم الشخصية ومصلحة أولادهم، ولا يعيرون أي اهتمام لمصلحة الجماعة وهموم المواطنين وتطلعاتهم. يقول الدكتور عبد الله شنفار في هذا الصدد **"غالبا ما نجد انعدام عنصر الثقة بين السكان والمنتخب الجماعي؛ حيث يعتبرون أنه مجرد وصولي أو انتهازي من أجل الوصول إلى مركز القرار. مما يولد ردود فعل متفاوتة تتخذ أحيانا صورة القطيعة وانعدام التواصل بين الأطراف. مما يؤثر سلبا على تدبير الشأن المحلي"** (شنفار عبد الله، 2015، ص 117).

هكذا يتضح من خلال دراستنا للموارد البشرية ذات الشأن الإداري والتقني ولأعضاء المجلسين الجماعيين عبر انتماءاتهم السياسية ووضعيتهم التعليمية والسوسيو-مهنية وموقف أرباب الأسر اتجاههم، أنهم غير مؤهلين بما فيه الكفاية لتلبية حاجيات السكان والنهوض بتنمية المجال المحلي والارتقاء به إلى وضع أفضل.

4. تفاوت الإمكانيات المالية المتاحة بالجماعتين

تعتبر الميزانية المحلية الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها المجالس المنتخبة في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها (لحرش كريم، 2017، ص 162). وحتى يتسنى للجماعتين المدروستين أن تصبحا قطبا للتنمية وأن تلعبا دور الشريك الاستراتيجي للدولة والقطاع الخاص في تحقيق رهانات التنمية لابد لهما وأن يتوفرا، بالإضافة إلى الموارد البشرية الكفأة، على الموارد المالية اللازمة لضمان هذه الرهانات وتلبية الحاجيات المتزايدة للمواطنين. ولدراسة ميزانية هاتين الجماعتين سنتطرق للشقين المكونين لها، ويتعلق الأمر بالمداخيل (ما يتم تحصيله) والنفقات (ما يتم صرفه).

1.4. ميزانية جماعة الصفصاف

الجدول رقم 7: تطور مداخيل جماعة الصفصاف ما بين 2010 و2016

السنوات	مجموع المداخيل	المداخيل الذاتية		الضريبة على القيمة المضافة		مداخيل أخرى	
		القيمة بالدرهم	%	القيمة بالدرهم	%	القيمة بالدرهم	%
2010	6027364.74	49716.90	0,82	5697000.00	94,52	280647.84	4,66
2011	6572570.47	62012.11	0,94	5982000.00	91,02	528558.36	8,04
2012	6882748.89	70438.86	1,02	6401000.00	93	411310.03	5,98
2013	7989699.77	148226.96	1,85	7361000.00	92,13	480472.81	5,85
2014	8413748.77	72133.69	0,86	7876000.00	93,61	465615.08	5,53
2015	8601653.99	92996.45	1,08	7955000.00	92,48	553657.54	6,44
2016	8455258.00	52680.00	0,62	7955000.00	94,08	447578.00	5,3

المصدر: جماعة الصفصاف 2016.

الملاحظ أن نسبة المداخيل الذاتية من مجموع الميزانية العامة للجماعة هزيلة جدا، وتتأرجح من سنة لأخرى، ولا تتجاوز 1,85%. وتتشكل من رسوم التصديق والإمضاء والإشهاد بالتطابق، ورسوم الحالة المدنية، وضريبة التجارة، ومداخيل السوق الأسبوعي (سوق الأحد) الذي وصلت عائداته سنة 2016 إلى 260000 درهم، ومقهى في حوزة الجماعة، والضريبة المفروضة على الأملاك..إلخ. وتعتبر هذه الضرائب ضعيفة المردودية. في حين تشكل الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A) أهم مورد مالي بالجماعة بنسبة تفوق 91%، ومداخيل أخرى غير محددة لا تتعدى نسبتها 8,04%. الشيء الذي يجعل من الميزانية الذاتية للجماعة ضعيفة أمام إنجاز

المشاريع التي تعود بالنفع على الساكنة المحلية، وبالتالي فهي تحد من نجاح التجربة الجماعية في مجال التنمية المحلية.

نسجل كذلك أن ميزانية الجماعة عرفت فائضا خلال سنتي 2010 و2011، وبلغت قيمة هذا الفائض على التوالي 1392747,84 درهم و1990476,5 درهم. إلا أن هذه الميزانية بدأت منذ سنة 2012 إلى سنة 2015 تعرف عجزا، إذ انتقلت خلال هذه الفترة المذكورة من 2911431,72- درهم إلى 6274958,14- درهم.

المبيان رقم 1: توزيع ميزانية جماعة الصفصاف حسب أوجه استعمالها

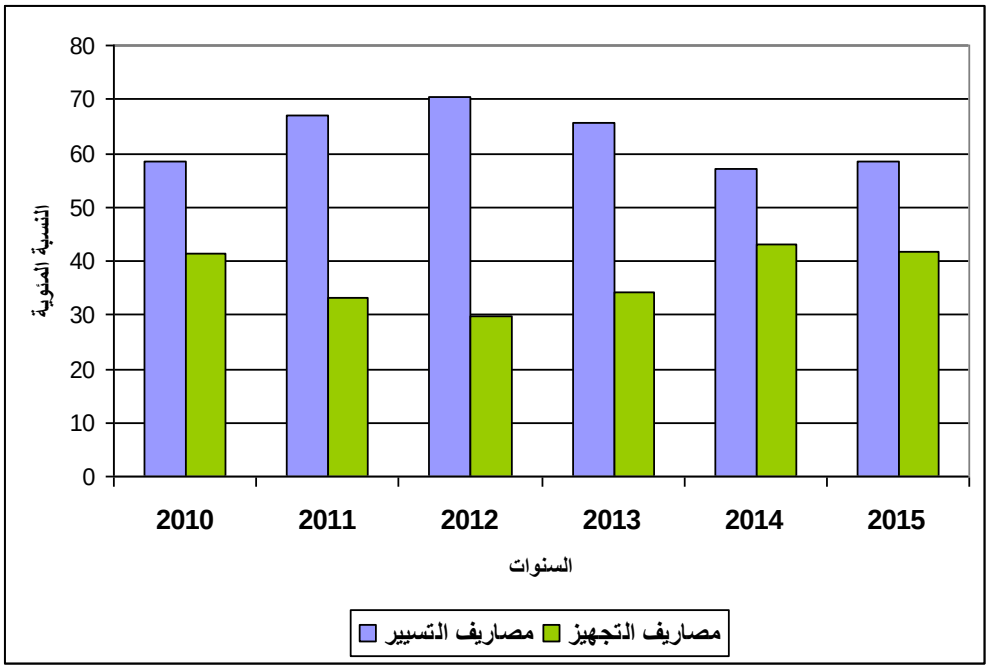

المصدر: جماعة الصفصاف 2016.

يتضح من خلال المبيان رقم 1 أن أوجه استعمال الميزانية يعرف ارتفاعا في مصاريف التسيير على حساب مصاريف التجهيز. تصل بالأولى إلى معدل 62,81%، في حين لا تتعدى بالثانية معدل 37,19%. وهو جزء ضئيل جدا لا ينعكس بالكيفية المطلوبة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة.

2.4. ميزانية جماعة سيدي الكامل

الجدول رقم 8: تطور مداخيل جماعة سيدي الكامل ما بين 2012 و2017

السنوات	مجموع المداخيل	المداخيل الذاتية		الضريبة على القيمة المضافة	
		القيمة بالدرهم	%	القيمة بالدرهم	%
2012	6959315.41	152315.41	2,19	6807000.00	97,81
2013	8018154.00	190154.00	2,37	7828000.00	97,63
2014	8113694.80	285694.80	3,52	7828000.00	96,48
2015	8735475.00	275475.00	3,15	8460000.00	96,85
2016	8746541.00	286541.00	3,28	8460000.00	96,72
2017	8798080.00	338080.00	3,84	8460000.00	96,16

المصدر: جماعة سيدي الكامل 2017.

الظاهر أن الميزانية العامة للجماعة في تطور مستمر سنة بعد أخرى. لكن مساهمة المداخيل الذاتية في هذه الميزانية تبقى محدودة، لا تتجاوز 3,84%. وتتشكل من رسوم التصديق والإمضاء والإشهاد بالتطابق، ورسوم الحالة المدنية، وكراء المحلات التجارية، ومداخيل السوق الأسبوعي (سوق الأربعاء) الذي وصلت عائداته سنة 2016 إلى 100000 درهم، والضريبة المفروضة على الأملاك ورخص البناء..إلخ. وتعتبر هذه الضرائب ضعيفة المردودية. في حين تشكل الضريبة على القيمة المضافة أهم مورد مالي بالجماعة بنسبة تفوق 96%. الشيء الذي يجعل المداخيل الذاتية للجماعة هزيلة جدا أمام إنجاز المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على الساكنة المحلية.

نسجل كذلك أن ميزانية الجماعة عرفت طيلة السنوات المدروسة فائضا واحدا في سنة 2014، وذلك بقيمة 926718,79 درهم. في حين لم يسجل بالسنوات الأخرى أي فائض أو عجز، حيث تساوي المداخيل مع المصاريف.

المبيان رقم 2: توزيع ميزانية جماعة سيدي الكامل حسب أوجه استعمالها

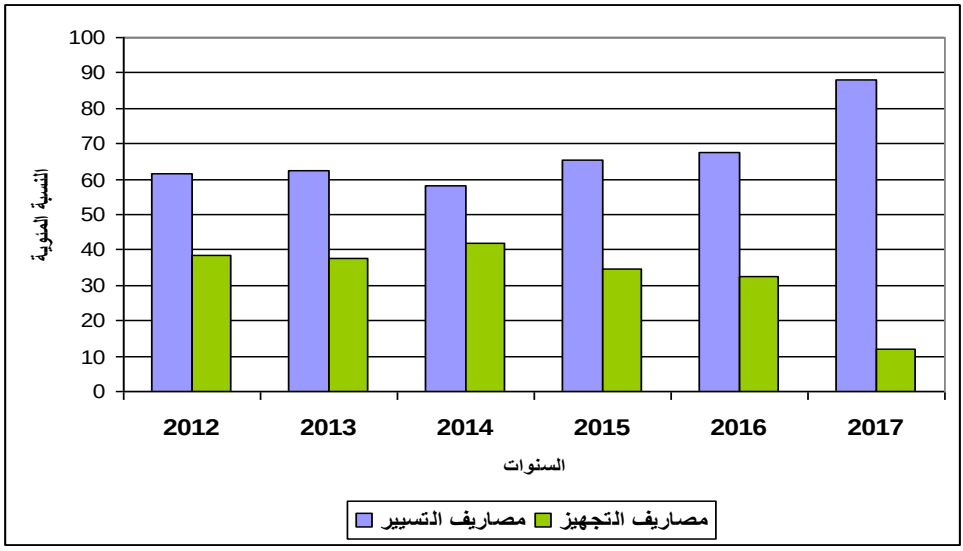

المصدر: جماعة سيدي الكامل 2017.

يتبين من خلال المبيان رقم 2 أن أوجه استعمال الميزانية يعرف ارتفاعا في مصاريف التسيير على حساب مصاريف التجهيز؛ تصل بالأولى إلى معدل 67,08%. في حين، لا تتعدى بالثانية معدل 32,92%. الشيء الذي يؤدي إلى ضعف تدخل الجماعة في تهيئة المجال وتحقيق رهانات التنمية المحلية.

نستخلص على ضوء دراسة ميزانية الجماعتين أن هناك تفاوتا في الإمكانات المالية المتاحة لهما وفي حصة الفرد لكل منهما. فإذا أخذنا مثلا سنة 2014، بحكمها تزامنت مع الإحصاء العام للسكان والسكنى، نجد أن حصة الفرد من ميزانية جماعة سيدي الكامل بلغت 268 درهم للفرد الواحد، وبجماعة الصفصاف 333 درهم للفرد الواحد. كما أن القيمة المالية المخصصة للتجهيز تبقى هزيلة جدا مقارنة مع ميزانية التسيير بالجماعتين معا. وبالتالي فإن هذه الميزانية غير مساعدة على إنجاز المشاريع التنموية التي من شأنها أن تعود بالنفع على الساكنة المحلية.

أضف إلى ذلك غياب الثقافة السياسية للمنتخبين وتفشي الأمية في صفوفهم وافتقارهم إلى برنامج حزبي تنموي واضح ودقيق يبقى من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق رهانات التنمية المحلية، لاسيما في ظل تراجع الدور التنموي للدولة في العديد من القطاعات بالعالم القروي، والتي تم تفويضها للجماعات الترابية.

وبشكل عام، فالجماعات الترابية حتى وإن كانت تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، كما ينص على ذلك القانون التنظيمي رقم 113.14، فإنها تبقى مع ذلك عاجزة عن تحقيق رهانات التنمية المحلية في ظل ما هو متاح لها من إمكانيات بشرية ومالية، والتي تبعدها عن تحقيق لامركزية فعلية في مجال التنمية بمختلف مستوياتها.

5. تفعيل دور المؤسسة الجماعية في التنمية المحلية

تعتبر مؤسسة الجماعة الترابية البنية الأساسية للتنمية وترسيخ قيم الديمقراطية المحلية، نظرا لاحتكاكها المباشر مع الوسط الترابي الذي يوجد تحت نفوذها، خاصة مع تنامي الاختصاصات والصلاحيات الهامة التي منحت لها في إطار القانون التنظيمي رقم 113.14، والتي تصب كلها في تعزيز دور المؤسسات المنتخبة وتبني المقاربة التشاركية وتوسيع الحقل الديمقراطي واللامركزية وتحقيق متطلبات السكان التنموية. لكن مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل غير قادرتين لوحدهما على تحقيق هذه الرهانات، نظرا لضعف إمكاناتهما المالية والبشرية كما رأينا من خلال نتائج تحليل المعطيات السابقة. كما أن النهوض بهذه الاختصاصات والصلاحيات لا يرجع دائما إلى ضعف هذه الإمكانيات، وإنما كذلك إلى قصور الرؤية الإستراتيجية للمبادرة والإبداع لدى المدبر المحلي والكيفية التي يتعاطى بها مع تدبير الشأن العام المحلي، وهو ما عبر عنه السكان المستجوبين من خلال اتخاذهم موقفا سلبيا من ممثليهم بنسبة أكثر من 70%.

وفي ظل هذا الواقع ينبغي على الجماعتين أن تقوما بالعمل على إقامة دورات تكوينية لمواردهما البشرية بغية الرفع من مستوى تكوينهم وتحسين إنتاجيتهم، خاصة مع تنامي الاختصاصات والصلاحيات التي أصبحت موكولة للجماعات الترابية. باعتبار أن التكوين هو السبيل الوحيد لتوفير التجربة والكفاءة، ورفع المهارات والقدرات الإدارية والتقنية والقانونية، وبالتالي رفع المؤهلات التدبيرية للمنتخب والموظف على حد سواء لمواكبة المستجدات التي يعرفها التطور المتزايد والسريع للحاجيات الملحة للمواطنين (اكريان صالح الدين، 2009، ص 64).

وفي نفس السياق كذلك، يجب إقامة دورات تكوينية للموظفين الإداريين في ميدان التدبير الإلكتروني للوثائق بغية إسداء الخدمات اللازمة للسكان بنجاعة وفعالية. بالإضافة إلى ضرورة إشراك الساكنة في مرحلة تحديد الأولويات والمشاريع التنموية، وانفتاح المجالس الجماعية على القطاع الخاص والمجتمع المدني.

علاوة على ذلك، يجب على الدولة الرفع من الموارد المالية المخصصة للجماعتين حتى يتسنى لهما تحقيق مشاريعهما التنموية على أحسن وجه، مع التشديد على مراقبة مصاريف هذه الأموال؛ إذ كلما ارتفع حجم هذه الموارد كلما كان للجماعة دور أكبر في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل نفوذها الترابي.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن تحقيق هذه الرهانات تبقى دون جدوى ما لم تواكب بتخليق الحياة السياسية، لأن التنمية هي مشكل سياسي بالأساس، ومن الصعب تحقيقها في غياب تنمية سياسية حقيقية (أقفلي حماني، 2002، ص 12)، قادرة على إفراز منتخبين تتوفر فيهم شروط التأهيل السياسي والغيرة على تدبير الشأن المحلي.

وبشكل عام، فإن تحقيق رهانات التنمية المحلية، تبقى رهينة بإشراك السكان المعنيين في تدبير الشؤون المحلية، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التي تهم حياتهم اليومية (أقفلي حماني، 2002، ص 12). وهذا لن يتأتى إلا عن طريق خلق علائق جديدة داخل العالم القروي ترتكز

على الثقة والمشاركة الفعلية للسكان في إطار ممارسة حقيقية للديمقراطية المحلية (المالكي حبيب، 1989، ص 34).

خاتمة:

تشكل مؤسسة الجماعة الترابية فاعلا أساسيا في تحقيق رهانات التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. إلا أن مؤسستي جماعتي الصفصاف وسيدي الكامل غير قادرتين على تحقيق هذه الرهانات، نظرا لافتقارهما إلى الموارد البشرية الكافية والمؤطرة والموارد المالية اللازمة. لذلك فقد أصبح من الضروري معالجة هذين المشكلين، وتبني مقاربة تشاركية وتشاورية بين مختلف الفاعلين المتدخلين في تحديد مسار التنمية بالعالم القروي، بغية تحسين الإطار المعيشي للسكان والاستجابة لطموحاتهم وانتظاراتهم التنموية.

قائمة المراجع:

1.أقفلي حماني (2002): الحزب والقبيلة، ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، ورد ضمن التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط - المغرب.

2.اكريان صالح الدين (2009): الميثاق الجماعي: قراءة تحليلية، مطبعة SAVOIRE PRINT، الرباط-المغرب.

3.الجريدة الرسمية عدد 4181 بتاريخ 16 دجنبر 1992.

4.العماري جمال (2012): القرار الإداري ومنظومة الحكامة المحلية، مطبعة الأمنية -الرباط، منشورات الزاوية-المغرب.

5.القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، صدر بالجريدة الرسمية عدد 6380- 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)-المغرب.

6.المالكي حبيب (1989): تراكمات: ملاحظات حول الاقتصاد والمجتمع، دار النشر العربي الإفريقي بالرباط-المغرب.

7.المخطط الجماعي للتنمية لجماعة الصفصاف 2011- 2016.

8.المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سيدي الكامل 2011- 2016.

9.بوهلال عبد السلام (2006/2005): الإنسان، المجال والتنمية بجماعة عبد الغاية السواحل "إقليم الحسيمة"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة-المغرب.

10.حارسي عبد الله (2001): إشكالية تكوين المنتخب الجماعي والناخب في المغرب، ورد ضمن اللامركزية الإدارية بالمغرب مشاريع الإصلاح ومتطلبات التنمية، سلسلة مواضيع الساعة رقم 32، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية-المغرب.

11.شنفار عبد الله (2015): الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية: دراسة في القرار المحلي، نشر وتوزيع مطبوعات المعرفة، مراكش-المغرب.

12.لحرش كريم (2017): تدبير مالية الجماعات الترابية بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة (CTP)، الدار البيضاء-المغرب.

13.موساوي امحمد (2006/2005): تحولات العالم القروي ورهانات التنمية المحلية ببلاد المنزل، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة- المغرب.